دراسة تحليلية مقارنة لأداء مؤشرات تيسير التجارة في السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة

A comparative analysis of the performance of trade facilitation indicators in Saudi Arabia, Qatar, and the United Arab Emirates

خليفة خالدي*[1]، نبيل قطاف [2] عقبة عبداللاوي [3]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، ، **khalifa.khaldi@gmail.com**

[2] جامعة بسكرة (الجزائر)، **n.guettaf@univ-biskra.dz**

[3] جامعة الوادي، مخبر بحث متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة ورقلة (الجزائر)، **abdellaoui-okba@univ-eloued.dz**

تاريخ الاستلام : 2021/11/21 تاريخ القبول: 2021/12/16

ملخص: نحلّل في هذه الورقة أداء بعض مؤشرات تيسير التجارة المتمثلة في: مؤشر التنافسية الرقمية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لثلاث دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر. استخدمنا في هذه الدراسة مقاربة تحليلية تستند على المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

توصلت الدراسة إلى أنّ الدول الثلاث تبوأت المراتب الأولى في التصنيف العالمي لهذه المؤشرات بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن هناك تفاوتا بينها. اختلف حجم هذا التفاوت من مؤشر إلى آخر، مع أفضلية لافتة للإمارات في مؤشر التنافسية الرقمية، ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية، وأفضلية نسبية للسعودية في المؤشرين الآخريْن.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات تيسير التجارة، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، المنهج التحليلي المقارن.

الترميز الاقتصادي **JEL**: **F120**، **F130**.

Abstract :

In this paper, we analyze the performance of some trade facilitation indicators represented in: the digital competitiveness index, the logistics performance index, the Trading across borders index, and the OECD Trade Facilitation Indicators, for three Arab countries: Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Qatar. In this study, we use an analytical approach based on the descriptive method and the comparative method.

The study concluded that the three countries ranked first in the international classification of these indicators among the countries of the Middle East and North Africa, but there is a discrepancy between them. The size of this disparity varied from one indicator to another, with the UAE having an advantage in the digital competitiveness indicator and the logistics performance index, and a relative advantage for Saudi Arabia in the other two indicators.

Keywords : Trade facilitation indicators, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar, the comparative analytical approach

JEL Classification Codes : F120 ،F130

*المؤلف المرسل

المقدمة

ظلت اقتصادات بعض دول الخليج العربي، خاصة منها السعودية، الإمارات العربية، وقطر عدة عقود رهينة للميزة النسبية التي وهبتها لها الطبيعة. ولأن هذه الهبات مآلها النضوب، يرصد المتابعون للشأن الخليجي سعيا حثيثا من حكومات هذه الدول نحو تنويع اقتصاداتها. هنالك ثلاث أسباب رئيسية، حتمت على هذه الدول الجنوح نحو هذا التوجه: (1) التخلص من آثار تلك الهزات المتكررة التي تحدث بسبب تذبذب أسعار هذه الموارد الطبيعية في السوق العالمية. (2) النجاة من الأزمة التي قد يسببها التحول العالمي نحو الطاقات النظيفة، خاصة أن هذه الأخيرة أضحت أقل تكلفة عما كانت عليه في العقود الماضية، وأنها باتت حاجة ملحة في الوقت الحالي نظرا لما يسببه الوقود الأحفوري من مشاكل بيئية، كمشكلة المناخ الناتجة عن زيادة الانبعاثات الكربونية التي صارت تهدد الوجود الإنساني على هذا الكون. (3) رغبة هذه الحكومات في أن تتبوأ مكانة لائقة ضمن الاقتصادات المتقدمة، وذلك بأن تستغل العوائد الضخمة التي تحققها صادرات النفط والغاز في بناء اقتصاد بديل ينعتق تدريجيا من الحالة التي طالما يوصف بها لدى المنظمات العالمية، خاصة صندوق النقد الدولي، والذي عادة ما يطلق عليها باقتصاديات الموارد.

من هذا المنطلق وضعت كل دولة من هذه الدول رؤية لما تطمح لتحقيقه في السنوات القادمة، كرؤية السعودية 2030، ورؤية قطر 2030، رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030 واستراتيجية دبي الصناعية 2030. تضمنت هذه الرؤى الغايات الطموحة التي تسعى لتحقيقها هذه الدول في شتى الميادين. وعلى اعتبار أن هذه الدول هي "تجارية" بامتياز فقد حظيت التجارة بحضور معتبر في هذه الرؤى، تجسد ذلك في تلك المساعي التي قامت بها هذه الدول منذ عدة سنوات لتحسين بيئتها التجارية. وقد ركزت على التدابير الهادفة إلى تسهيل ممارسة الأعمال وتيسير التجارة، بإزالة عديد العقبات، سواء ما تعلق منها بالبنية الصلبة أو البنية الناعمة. وقد تحقق لها ذلك بجهود بُذلت في عدة ميادين، كمبادرة التحول الرقمي التي مست شتى مناحي الحياة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة؛ ورسم مسار طموح وبشكل متسارع لتصبح هذه الدول من بين المراكز اللوجستية الهامة إقليميا وعالميا، وليكون موقعها اللوجستي المميز والقريب من مصادر الطاقة محفز لانطلاقة جديدة نحو الصناعة والتصدير وإعادة التصدير إلى جميع دول العالم؛ وتطوير نظام جمركي ذو كفاءة عالية يسهم في تحقيق ذلك. إن هذا السعي الذي تقوم به هذه الحكومات في هذا الشأن انعكس على أداء المؤشرات الاقتصادية عموما، والمؤشرات التجارية خصوصا، ومؤشرات تيسير التجارة بصفة أخص

سنحاول من خلال هذه الورقة أن نرصد ونحلّل أداء بعضا من مؤشرات تيسير التجارة والتي هي حصرا: مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر التنافسية الرقمية، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لدى هذه الدول الثلاث، ثم نقوم بمقارنة بينها حسب كل دولة، كما سنحاول أن نقدم تفسيرا يبرر التفاوت بين أداء هذه المؤشرات بناء على الجهود التي بذلتها كل دولة.

مراجعة الأدبيات السابقة

أظهرت دراسة عبد الرحمن حسن حسن محمد، ومحمد أحمد الغبيري (2020) أن التحول الرقمي بالمملكة يسير بمعدل زيادة سنوي قدره 5% منذ عام 2011 وحتى عام 2017، وأن المملكة من ضمن ثلاث دول بالمنطقة، تقع ضمن مجموعة الدول «الداعمة» للتقنيات على «مؤشر الاتصالات العالمي» للعام 2017. والتي تسعى إلى دعم البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات ورفد عملية التحول نحو الرقمنة بكافة المستلزمات التقنية المبتكرة. وجدت دراسة Alharbi, A. S (2019) أن الأمن السيبراني والجدارة بالثقة وتجربة الاستخدام والوعي بين المواطنين السعوديين هي العوامل الأساسية التي تعيق التحول الرقمي في سياق رؤية المملكة 2030،كما وجدت دراسة (2019) Alharbi , A. S أن المملكة العربية السعودية في مرحلة مبكرة من التحول الرقمي وأن معظم المؤسسات في البلاد ليست جاهزة للرقمنة، علاوة على ذلك، حددت الدراسة أربع ركائز للجاهزية للتحول الرقمي؛ تشمل تعزيز عقلية الابتكار والتغيير، وبناء الأساس، والاستثمار في الأمن السيبراني، وتعاون المنظمات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. توصلت دراسة خالد هاشم عبد الحميد (2020) إلى أن التحسن في لوجستيات التجارة له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. أظهرت دراسة Mahmud, M (2020) أن 43.2% من رواد الأعمال في المنطقة الشرقية للسعودية يوافقون على أن للرقمنة تأثير كبير على توليد عائدات أعمالهم، و30.6% يوافقون على أن لها تأثير كبير على أرباحهم، و68.5% يوافقون على أن لها تأثير معتبر على صورة العلامة التجارية الخاصة بهم؛ و33.3% يعتقدون أن الرقمنة تجعل العمليات التجارية فعالة من حيث التكلفة. كشفت دراسة Neffati, M., & Gouidar, A (2019) عن وجود علاقات مهمة بين الرقمنة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، كما أنها تساهم في

الناتج المحلي الإجمالي وتحد من البطالة وتعزز الشفافية، وبالتالي، يمكن اعتبار الرقمنة قوة دافعة جديدة للنمو وأداة قوية للتنويع الاقتصادي الذي يسمح بالانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة. كشفت دراسة نوال زبشي، رشيد يوسفي[7] أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول عربيا ومركزا متقدما عالميا في مؤشر الخدمات اللوجستية، أما الجزائر فبالرغم من تحسن أدائها اللوجستي إلا أنه مازال ضعيف. توصلت دراسة Pradeep, S., Khaleeli, M., & Jawabri (2019) إلى أن 50% من المؤسسات في الإمارات تركز على تحسين قدرات الكفاءة التشغيلية كخطوة أولى نحو التحول الرقمي، 21.8% من الشركات التي تتخذ من الإمارات مقراً لها تركز على تحسين تجربة العملاء و 14.5% على أكثر من جانب واحد من التحول الرقمي. سلطت دراسة دراسة كنزة تنيو، محمد دهان (2019) الضوء على الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، أي تحديد مدى نجاحها في التحول الرقمي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وحسب نتائج الدراسة يمكن تقسيم الدول العربية إلى: 1) دول متصدرة: وهي دول الخليج العربي، حيث حققت نتائج جيدة في كل المؤشرات محل الدراسة، مما جعلها تتبوأ مكانة عالمية، 2) دول تسعى للتحول الرقمي: مثل لبنان والأردن التي حققت نتائج لا بأس بها في معظم المؤشرات محل الدراسة، 3) دول متأخرة: مثل مصر والجزائر، والتي كان أداؤها ضعيف في معظم المؤشرات المدروسة. أظهرت دراسة Stojanović, I., & Puška, A (2021) إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها أفضل الظروف لإنشاء مركز لوجستي إقليمي. توصلت دراسة مدى عبد اللطيف الرحيلي، وهناء على الضحوي إلى (2020) أن تقنية البلوك تشين في المملكة العربية السعودية تساهم في إدارة المعاملات المتعلقة بالإيجار، وتحقق الشفافية والموثوقية والدقة للمعاملات، وتتغلب على مركزية الآلية الحالية في تنفيذ المعاملات من خلال الوسيط العقاري، وتوفر الكثير من المميزات التي تخدم هذا القطاع وتسهل عملية إدارة المعلومات بكفاءة، حيث توفر بيئة آمنة لحفظ المعلومات وتنظيمها وتبادلها واسترجاعها.

الطريقة والأدوات

من أجل قياس مدى تنفيذ تدابير تيسير التجارة، طورت المنظمات الدولية عدة مؤشرات. اخترنا في ورقتنا هذه أربع منها، غالبا ما تستخدمها الدراسات والأبحاث الأكاديمية في هذا الشأن، وهي: مؤشر التنافسية الرقمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي، مؤشر التجارة عبر الحدود المنبثق عن تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أيضا، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. سنحاول في هذه الدراسة تقييم ومقارنة أداء هذه المؤشرات في ثلاث دول عربية، هي: المملكة العربية السعودية، دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

التنافسية الرقمية

تعكس القدرة التنافسية الرقمية اعتماد التقنيات الجديدة في توفير الحلول التي تؤدي إلى خلق قيمة على المدى الطويل. تحدد هذه القدرة من خلال توظيف ثلاثة عوامل: المعرفة والتكنولوجيا والجاهزية للمستقبل. يشير عامل المعرفة إلى البنية التحتية غير الملموسة التي تؤكد على عملية التحول الرقمي من خلال اكتشاف وفهم وتعلم التقنيات الجديدة. يقوم عامل التكنولوجيا بتقييم السياق العام الذي يتم من خلاله تمكين تطوير التقنيات الرقمية. أخيرًا، يدرس عامل الجاهزية للمستقبل درجة تبني الحكومات والشركات والمجتمع ككل للتكنولوجيا (IMD, 20 21).

تظهر بيانات الجدول 1 أن الاقتصاد الأفضل أداء من بين الاقتصادات الثلاث هو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا على مدار السنوات الخمس الأخيرة، كما كشفت عنه جميع التقارير التي صدرت وغطت هذه المدة. ففي هذه الفترة تقدمت الإمارات بثمان مراتب كاملة، وتبوأت المرتبة العاشرة من بين 64 اقتصادا شملها التقرير في نسخته الأخيرة، وهي بذلك تعتبر ثالث دولة ضمن الدول التي شملها التقرير تقفز بهذا المقدار على السنوات الخمس الأخيرة، بعد الصين التي قفزت 16 مرتبة وقبرص التي قفزت 10 مراتب؛ ولا شك أنه يعكس تلك الجهود المعتبرة التي بذلتها حكومة هذه الدولة في هذا الميدان. أكثر من ذلك وبالرجوع إلى التقرير الأخير (2021) للتنافسية الرقمية نجد أن دولة الإمارات تقدمت على دول متقدمة كثيرة ككندا (13) والمملكة المتحدة (14) وألمانيا (18) وفرنسا (24). على عكس الإمارات فإن قطر والسعودية ظلتا تقبعان تقريبا في وسط الترتيب طيلة المدة (تتقدم قطر عن الوسط قليلا، وتتأخر السعودة عنه قليلا)، وهما بعيدان بمدى معتبر عن دولة الإمارات، مع الإشارة إلى أن قطر أفضل أداء، غير أنها تراجعت من 2017 إلى 2021 بمرتبة واحدة، في حين حافظت السعودية على نفس الترتيب.

الجدول 1: مؤشر التنافسية الرقمية لدول الإمارات وقطر والسعودية2017 و 2021

	2017	2021
الإمارات	18	10
قطر	28	29
السعودية	36	36

المصدر: تقرير التنافسية الرقمية لمركز التنافسية العالمي (2021)

عند تفحص بيانات الجدول 2 نجد أن الأمر لا يختلف كثيرا في المؤشرات الفرعية عما كان عليه في المؤشر الإجمالي للدول الثلاث، فالدول الثلاث حافظت على نفس الترتيب فيما بينها، وإن اختلفت في الترتيب مقارنة بجميع الاقتصادات التي شملها التقرير حسب ترتيب المؤشر الإجمالي. ومما يلفت النظر أن دولة الإمارات كان لها حضور قوي وتطور لافت في المؤشر الفرعي للتكنولوجيا، فبعد أن كانت في المرتبة 14 سنة 2017 قفزت إلى المرتبة 5 سنة (2021)، وفي هذا دلالة على الجهود المبذولة في سبيل توطين التكنولوجيا الرافدة للرقمنة في هذا البلد؛ غير أن القفزة الأهم كانت في المؤشر الفرعي للمعرفة حين تخطت 20 مرتبة كاملة في نفس الفترة (2017 -2021). يجب أن نشير إلى أن المؤشر الفرعي للجاهزية للمستقبل صنع الاستثناء، فقد تراجعت فيه دولة الإمارات 5 رتب للخلف. أما بالنسبة لقطر، فقد سجلت هي الأخرى تقدما ملموسا في المؤشر الفرعي للتكنولوجيا تمثل في تقدم يقدر بـ 12 مرتبة، يصاحبه تراجعا في المؤشرين الفرعيين المتبقيين. احتلت السعودية مرتبة متدنية في المؤشر الفرعي للمعرفة لسنة (2021) (50) وهو تراجع كبير يشير إلى وجود فجوة كبيرة، غير أنها حافظت على نفس الترتيب في المؤشر الفرعي للجاهزية للمستقبل.

الجدول 2: المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الرقمية لدول الإمارات وقطر والسعودية 2017 و2021

	المعرفة		التكنولوجيا		الجاهزية للمستقبل	
	2017	2021	2017	2021	2017	2021
الإمارات	38	18	14	5	7	12
قطر	35	44	31	19	19	23
السعودية	39	50	41	24	32	32

المصدر: تقرير التنافسية الرقمية لمركز التنافسية العالمي (2021)

مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تتطابق هذه المؤشرات مع البنود الرئيسية لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، مما يتيح ربط هذه المؤشرات بأحكام الاتفاقية، وهي مرتبة حسب 11 مؤشرا: توافر المعلومات، إشراك المجتمع التجاري، الأحكام المسبقة، إجراءات الاستئناف، الرسوم والمصاريف، متطلبات التوثيق، أتمتة إجراءات الحدود، تبسيط العمليات الحدودية، تعاون وكالات الحدود الداخلية، التعاون بين الوكالات عبر الحدود، الحوكمة والنزاهة، كما تسمح هذه المؤشرات بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق التدابير الواردة في الاتفاقية، وتحديد أولويات مجالات العمل.

بلغ متوسط أداء المؤشر العام لتيسير التجارة سنة 2019 في الإمارات، السعودية، وقطر 1.34، 1.47 و1.29 على التوالي من القيمة القصوى المقدرة بـ 2. وعليه فإن السعودية بشكل عام تتصدر المجموعة في المؤشر بصورته الإجمالية.

يبين الشكل 1 التفوق النسبي للسعودية أيضا في أداء المؤشرات الفرعية، حيث كان لها ذلك في خمس مؤشرات: الحوكمة والنزاهة 1.67، التعاون بين الوكالات عبر الحدود 0.91، إجراءات الاستئناف 1.6، الرسوم والمصاريف 1.85 (رفقة قطر)، وإشراك المجتمع التجاري 1.63. أما قطر فقد كان لها السبق في أربع مؤشرات فرعية: متطلبات الوثائق 1.75، الرسوم والمصاريف 1.85، إجراءات الاستئناف 1.44، والأحكام المسبقة 2. بالنسبة للإمارات فقد تقدمت على البقية في ثلاث مؤشرات: توافر المعلومات 1.52، أتمتة إجراءات الحدود 1.83، وتعاون وكالات الحدود الداخلية 1.

الشكل 1: مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكل من الإمارات، قطر، السعودية (2019)

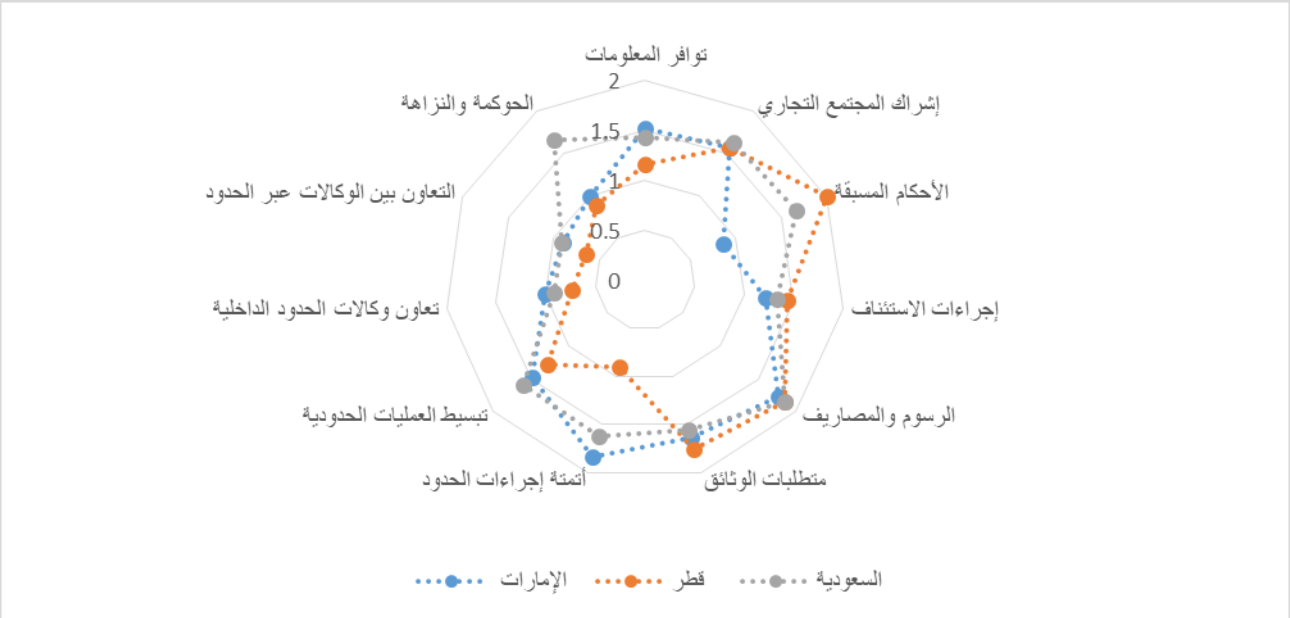

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

تُعْرف اللوجستيات بأنها تلك السلسلة من الأنشطة الخدمية، كالنقل والتخزين والسمسرة والتسليم السريع والبيانات ذات الصلة وإدارة المعلومات، التي لا مناص منها لتحريك السلع عبر حدود البلد وداخلها؛ والغاية المرجوة من وراء هذه الخدمات هو تقليص التكاليف التجارية. من هنا يأتي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي هو مؤشر مركب قام بتصميمه البنك الدولي لمحاولة قياس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول، بهدف مساعدة هذه الدول على تحديد التحديات والفرص في مجال اللوجستيات التجارية. يتراوح مدى المؤشر من القيمة 1 (الأسواء) إلى القيمة 5 (الأفضل) ويتألف من ستة عناصر أساسية هي: كفاءة عملية التخليص الجمركي، جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مدى تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد أو المتوقع، سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وتتبع وتعقب الشحنات.

الشكل 2: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لكل من الإمارات، قطر، السعودية (2018)

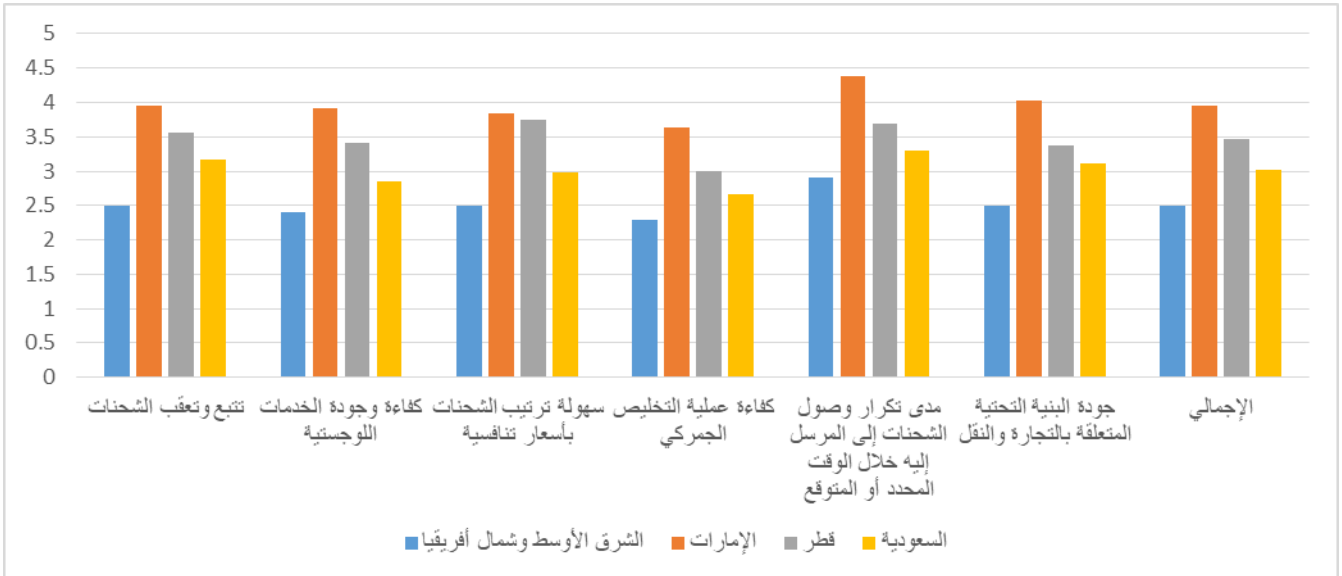

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى تقرير الأداء اللوجستي (2018)

يبرز الشكل 2 أن الدول الثلاث تتفوق على متوسط الدرجات لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمدى واسع، أما إذا قارنا بينها منفصلة، فعلى خلاف مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي مرت علينا سابقا، والذي تباينت فيه المراتب التي تعكس درجات المؤشرات الفرعية، مما جعل الدول تتقاسم بنسب مختلفة المراتب الأولى في أداء هذه المؤشرات، فقد حافظت الإمارات على صدارتها في مؤشر الخدمات اللوجستية سواء في صورته الإجمالية أو في مؤشرات الفرعية حسب تقرير الأداء اللوجستي لسنة 2018، والذي صنف 167 اقتصادا. لم تحقق الإمارات هذه الأفضلية على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل احتلت مراتب متقدمة عالميا، فقد نالت المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر مدى تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد أو المتوقع، والمرتبة الخامسة في مؤشر سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، والمرتبة الحادية عشر في المؤشر الإجمالي.

يبين الجدول 3 ترتيب قطر والسعودية والإمارات، وهو يكشف عن فجوة كبيرة بين كل من قطر والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة، كما يكشف أيضا أن هناك فجوة أخرى أكبر في الترتيب العالمي حسب المؤشر العام ومكوناته الفرعية بين قطر والسعودية من جهة أخرى، لذا فقد حافظت قطر على تقدمها على السعودية في هذا المؤشر بجميع مكوناته.

الجدول 3: ترتيب الإمارات وقطر والسعودية حسب مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (2018)

	السعودية	قطر	الإمارات
تتبع وتعقب الشحنات	46	30	13
كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية	57	31	13
سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية	56	9	5
كفاءة عملية التخليص الجمركي	66	38	15
مدى تكرار وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد أو المتوقع	67	36	4
جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل	43	27	10
الإجمالي	55	30	11

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى تقرير الأداء اللوجستي (2018)

مؤشر التجارة عبر الحدود

يعتبر مؤشر التجارة عبر الحدود من بين مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال الأكثر تداولا في مجال تيسير التجارة، حيث يركز على المتطلبات الإجرائية لتصدير واستيراد شحنة قياسية من السلع عن طريق النقل البحري، وتشمل مركباته: الوقت اللازم للامتثال لجميع الإجراءات المطلوبة لتصدير / استيراد السلع، التكلفة المرتبطة بكافة الإجراءات المطلوبة لتصدير / استيراد السلع.

الشكل 3: اختلاف تكلفة ووقت الاستيراد والتصدير لكل من الإمارات، قطر، السعودية (2020)

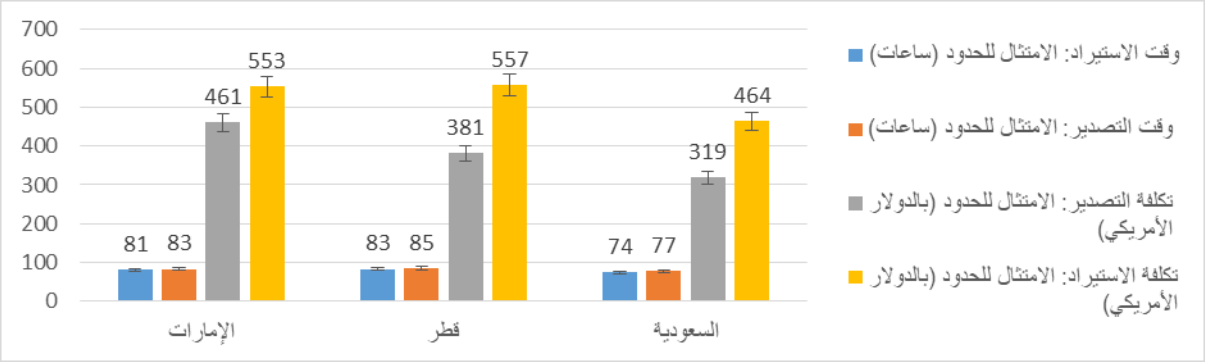

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2020)

يكشف الشكل 3 أن الصفقات التجارية للبلدان الثلاث مع العالم الخارجي تتمايز من حيث الوقت والتكلفة، وهذا حسب إحصائيات آخر تقرير للممارسة الأعمال (2020) الذي أعده البنك الدولي. فيبدو جليا أن الاقتصاد السعودي يمتلك أفضل ممارسة في عملية التصدير،

حيث تستغرق العملية 77 ساعة، وهو زمن يقل عن الزمن الذي تستغرقه العملية في الإمارات بست ساعات، وأقل من قطر بثمان ساعات، وتنسحب هذه الميزة على تكلفة التصدير أيضا، حيث تنخفض تكلفة التصدير في السعودية عن قطر والإمارات بـ 62، 142 دولارا أمريكيا على التوالي. بالنسبة لعملية الاستيراد، يبقى الاقتصاد السعودي يحافظ على مكانته كأفضل أداء في المجموعة، حيث تستغرق إجراءات التصدير 74 ساعة، في حين تستغرق 83 و81 ساعة في قطر والإمارات على التوالي. في تكلفة الاستيراد تتقدم الإمارات على قطر، وهي الحالة الأولى التي تتقدم فيها الإمارات على قطر، غير أن السعودية تظل الأفضل.

النتائج ومناقشتها

أظهرت النتائج أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتقدم نظيريها قطر والسعودية في مجال التحول الرقمي، بل باتت تحتل مركزا متقدما عالميا في هذا المجال، ويعزى ذلك إلى أنها سبقت دول المنطقة في إدخال الأتمتة إلى أنظمتها الحكومية، فبدأت بتقديم بعض خدماتها الإلكترونية مثل الدرهم الإلكتروني عام 2001، وأطلقت حكومتها الإلكترونية عام 2011، ومن بعدها الحكومة الذكية عام 2013، وصولا إلى الحكومة الرقمية ضمن الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد بشكل جوهري على الثورة الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات (البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحد، 2020). أطلقت الإمارات استراتيجية واعدة لولوج هذه الثورة، لتكون الأولى من نوعها عالميا بهدف جعل الإمارات أول مختبر عالمي مفتوح لتجربة وتطبيق تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة. تركز هذه الاستراتيجية على عدة محاور منها: مخرجات تعليم ترتكز على التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، كالهندسة الحيوية، وتكنولوجيا النانو والذكاء الاصطناعي، الرعاية الصحية الروبوتية وتكنولوجيا النانو، تبني الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا التعاملات الرقمية. في هذا الإطار تواصل حكومة دولة الإمارات جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات. وقد قامت بعدة مشاريع في هذا الشأن منها: باشر أعمالك في 15 دقيقة، وهو خدمة ذكية تسمح للمستثمرين الجدد بتأسيس أعمالهم ومباشرتها خلال دقائق، وخدمة (بيانات. إمارات)، وهي بوابة رسمية لكل البيانات المفتوحة في الدولة تنشر البيانات من جميع الجهات الحكومية والخاصة (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2021). أما عن المستقبل فإن التحوّل الرقمي الشامل في دولة الإمارات سوف يتم عبر 64 مبادرة تم تصنيفها ضمن 6 محاور رئيسة عريضة، تشمل البنية التحتية عالية المستوى، وبناء الممكنات الرقمية المشتركة، وتطوير منصة رقمية موحدة وزيادة المشاركة والتواصل والتوعية ووضع قوانين وسياسات موحدة جاهزة للعصر الرقمي وبناء القدرات والكفاءات، متوقعا أن يتم إنجاز مرحلة التحوّل الرقمي بشكل كامل بحلول 2025 (وائل اللبابيدي، 2021).

كما أسفرت النتائج عن التفوق النسبي للسعودية في مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن أن نرد ذلك إلى أن السعودية، حين صادقت على اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في 28 جويلية 2016، اختارت "الفئة أ" كأسلوب لتنفيذ الاتفاق، ملتزمة بالتطبيق الكامل للإجراءات والأحكام الواردة فيها فور دخول الاتفاق حيز النفاذ باستثناء البندين المتعلقين بـ "النافذة الواحدة" و"المشاورات"، ما يعني تنفيذ 39 إجراء من أصل 41 اعتمدتها الاتفاقية أو بنسبة تنفيذ 95 في المائة على أن يتم تنفيذ نسبة الالتزام المتبقية – 5 في المائة –خلال عام واحد. ووعدت السعودية منظمة التجارة العالمية في فيفري 2019 بتطبيق البندين المتبقيين على فترات وفقا لشروط الاتفاقية، بعد الحصول على المساعدات الفنية المستحقة ورفع القدرات الذاتية لبعض المؤسسات المعنية. وفي سنة 2020 وبعد انتهاء المهلة التي طلبتها السعودية، أبلغت المملكة منظمة التجارة بأن المعدل الحالي لالتزامها بتنفيذ الاتفاق بلغ 100 في المائة، يذكر أن المعدل العالمي في تنفيذ بنود الاتفاق بلغ 65 في المائة حينها.

ولم يتحقق هذا الإنجاز من فراغ، بل كانت له عدة ممهدات، من ذلك أن الجمارك السعودية أدخلت تغييرات جذرية لرفع كفاءة بيئة أعمالها الجمركية خاصة في مجال التخليص المُحسَّن لواردات وصادرات الموانئ البحرية، وتستند التغييرات إلى ركيزتين رئيستين هما: التقديم الإلكتروني للتخليص الجمركي قبل وصول الشحنة بنحو 72 ساعة، والانتهاء من التفتيش والإجراءات الرسمية الجمركية الأخرى في غضون 24 ساعة من وصول السفينة إلى الميناء، واستنادا إلى هاتين الركيزتين، قامت الجمارك السعودية بقصر المستندات المطلوبة للإجراءات الجمركية على اثنين فقط، سواء للصادرات أو الواردات، هما: سند الشحن والفاتورة – للواردات –، وبيان – مانيفست – الشحنة/الحاوية، والفاتورة – للصادرات. بهذا التغيير، ألغت الجمارك السعودية عشر وثائق كانت تطلبها للاستيراد، هي: أمر التسليم، شهادة المنشأ، إثبات الدفع، شهادة

المطابقة، تصريح بوابة الخروج، قائمة التعبئة، التصريح التجاري، السجل التجاري، البيان الجمركي، وتصريح الوسيط، وفي مجال الصادرات، ألغت الجمارك السعودية ست وثائق، هي: شهادة المنشأ، قائمة التعبئة، إثبات الدفع، تصريح التصدير، السجل التجاري، وتصريح الوسيط.

من أمثلة تحسين السعودية لإجراءات التخليص الجمركي طبقا لالتزاماتها في الاتفاق: تقليل عدد المستندات المطلوبة وقبول النسخ فقط، والتخلي عن وثائق الترجمة والشهادة، وقبول البيان –مانيفست –باللغة الإنجليزية عند البدء، وإلغاء العقوبات التي تُفرض على التغييرات التي تجري على المانيفست بهدف التحديث؛ وفي ميدان إعادة هندسة إجراءات التخليص الجمركي، اتبعت الجمارك السعودية آلية تحفيز البدء المسبق لإجراءات التخليص الجمركي، وهو ما يعرف بـ "معالجة البضائع ما قبل الوصول"، وتفعيل العمل في معاينة البضائع يدويا وآليا على نحو متواز، وتطبيق الأشعة السينية على تقنية التفريغ، وتفعيل الاختيار المسبق للشحنات لأغراض التفتيش اليدوي؛ وفي مجال الأتمتة: استخدام الأقراص للتفتيش اليدوي، وإدخال نظام الإخطار، وإقامة روابط منهجية مع المشغلين والجهات الحكومية، وتحفيز بيئة غير ورقية لتنفيذ الأعمال؛ وفي ميدان الشفافية والمساءلة: إدخال آلية التصعيد في التنفيذ، نشر رموز التعريفات الجمركية في الموقع الإلكتروني للجمارك، إدخال نظام تتبع الشحنات، مراجعة نظام العقوبات، تفعيل المبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات بعد التخليص الجمركي، ونشر رسوم مناولة الموانئ. وحول العاملين والعمل في الجمارك، زيدت ساعات العمل في العمليات الجمركية، وإنشاء غرف موحدة لتحليل الأشعة السينية (ماجد الجميل، 2020).

فيما يخص مؤشر الخدمات اللوجستية، أسفرت نتيجة المقارنة إلى أن أداء المؤشر كان أفضل في دولة الإمارات العربية مقارنة بأدائه في قطر أو السعودية، ولا شك أن الإمارات أضحت لدى المشتغلين بالتجارة ورجال الأعمال عموما معروفة بتلك الخدمات أو المبادرات المتعلقة بهذا الشأن. من تلك المبادرات مبادرة منصة (أطلب) (ATLP) التي تهدف إلى تسهيل التجارة البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات في المناطق الصناعية والحرة وتعزيز تجربة المتعاملين وأصحاب العلاقة ضمن منظومة التجارة والخدمات اللوجستية، حيث تعتبر هذه المنصة الأولى من نوعها على مستوى المنطقة من حيث شمولية خدماتها وعدد المؤسسات الحكومية والخاصة المشاركة فيها، والتي تلبي كافة احتياجات أصحاب العلاقة في قطاع الخدمات اللوجستية والتجارة. بالإضافة إلى ذلك، فقد بادر قطاع الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة في دائرة التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير خدمة "التحديات اللوجستية والتصديرية" والتي تتضمن الجهود في تحسين كفاءة البيئة التصديرية، وذلك لمساندة القطاع اللوجستي والتصديري ورصد التحديات والعوائق المحلية والدولية التي تواجهه، ومن ثم دراسة وتحليل هذه التحديات وإيجاد حلول فعالة لمعالجتها وضمان عدم تكرارها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. على مستوى الحكومات المحلية، ساهم القطاع اللوجستي بأكثر من 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدبي، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4 بالمئة بحلول العام2022 (رؤية دبي، 2021). وما فتئت هذه الإمارة تستجمع جهودها في رحلة البحث عن وسائل لتسريع فرص التجارة العالمية من خلال عقد شراكاتٍ مع القطاع الخاص سعيا إلى تطوير سياسات تسهّل عمليات التوريد في الإمارات العربية المتحدة والعالم أجمع. ومن خلال استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية للنقل والمُدرات اللوجستية، أصبحت دبي بوابة تجارية إقليمية رئيسية ومحوراً لإعادة تصدير السلع بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. ومن المبادرات التي أطلقتها الإمارة، مبادرة "الجواز اللوجستي العالمي"، إذ يعزز دور استراتيجية خط دبي للحرير، ويقدّم فوائد كبيرة على المستوى التشغيلي والمالي، من خلال إقامة صلات بين أجهزة الحكومة ومقدمي الخدمات مثل شركة موانئ دبي العالمية التي تُعد أكبر مشغّلي الموانئ في العالم، من أجل دعم التجارة الدولية، كما يوفر مزايا عدة، منها خفض الكلفة واختصار الوقت، فضلا عن تسريع عمليات التخليص الجمركي، وقيام الدول الأعضاء بتبادل الخبرات بما يسهم في تسهيل التدفقات التجارية حول العالم (صحيفة العين الإخبارية، 2021).

النتيجة الرئيسية الأخيرة لهذه الدراسة كشفت أن السعودية كانت الأفضل إنجازا في أداء مؤشر التجارة عبر الحدود، أحد مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي. ومما لا شك فيه أن برنامج التحول الوطني أسهم من خلال جهود وزارة التجارة والاستثمار في تقدم المملكة في التقرير من خلال مشاركته في أربع مبادرات كان لها تأثير مباشر بتحقيق هذه المرتبة المتقدمة للمملكة، تتمثل هذه المبادرات في إنشاء مركز للتنافسية يهدف لإيجاد جهة واحدة مستقلة ومتخصصة في دعم وتنمية تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة، ومبادرة إنشاء مراكز الخدمة الشاملة الموحدة "مراس" الذي يهدف إلى تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال التجارية في جميع مراحلها، من خلال تقديم الخدمات الحكومية إلى جانب تقديم خدمات ذات القيمة المضافة بطريقة متكاملة ويسيرة للمستثمرين المحليين والأجانب، عن طريق مراكز الخدمة المكانية والإلكترونية، بالترابط والتكامل مع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى مبادرة إنشاء المركز السعودي للأعمال التجارية، حيث يقدم المركز مفهوماً جديداً كجهة خدمية ورقابية للأعمال التجارية والاستثمارية لجميع الكيانات الاعتبارية في المملكة، ومبادرة تطبيق نظام الإفلاس. كذلك كان

للمركز الوطني للتنافسية "تيسير" دور كبير في تحقيق هذا الإنجاز الذي يهدف لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية "تيسير" من خلال تحسين وتطوير البيئة التنافسية، والارتقاء بترتيب المملكة في التقارير العالمية، إضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه القطاع الخاص وتحليلها واقتراح الحلول والمبادرات لمعالجتها (وكالة الأنباء السعودية، 2021).

الخلاصة

قيمت هذه الورقة وقارنت بين أداء مؤشرات تيسير التجارة لثلاث دول عربية متجاورة جغرافيا ومتشابهة في هياكلها الاقتصادية، وهي: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر. تمّ التركيز على أربع مؤشرات لتيسير التجارة درجت الأدبيات الاقتصادية على استخدامها بشكل متكرر في التأشير على هذا الموضوع: مؤشر التنافسية الرقمية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية التي توفرها آخر التقارير الصادرة لحد الآن عن المنظمات الدولية ذات الشأن، والمتاحة على الإنترنت، كالبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومركز التنافسية العالمية. استخدمت الورقة مقاربة استندت على العرض الوصفي للبيانات قصد تقييم أداء المؤشرات في كل دولة، ثم المقارنة بينها، ومن ثَم محاولة تحليل النتائج المتوصل لها وتفسيرها في ضوء الجهود التي بذلتها كل دولة رائدة حسب كل مؤشر .

النتيجة الرئيسية لهذه الورقة هو أنّ هذه الدول الثلاث اتجهت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة إلى تحسين بيئتها التجارية والاستثمارية كأحد الالتزامات السياسية والاقتصادية التي تبنتها لتنويع اقتصاداتها في ضوء الرؤية التنموية التي وضعتها كل دولة، مما جعلها تتقدم في التصنيف العالمي لمؤشرات تيسير التجارة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبدو وكأنها في منافسة قوية بينها في هذا الشأن. وقد كشفت نتيجة المقارنة وجود تفاوت بينها، اختلف حجم هذا التفاوت من مؤشر إلى آخر، مع أفضلية لافتة للإمارات في مؤشر التنافسية الرقمية ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية، وأفضلية نسبية للسعودية في مؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في الأخير توصي الدراسة، أولا؛ بمواصلة الاستثمار الحكومي وتشجيع القطاع الخاص هو الآخر بهدف زيادة كفاءة تدابير تيسير التجارة. وثانيا؛ وباعتبار أن هذه الدول تتشابه ديمغرافيا واقتصاديا وتتجاور جغرافيا، وتنتمي إلى تكتل اقتصادي واحد، وتتميز بموقع استراتيجي مهم، عليها أن تسعى لزيادة التعاون بينها لتخرج من معادلة خاسر-رابح إلى معادلة رابح -رابح، وذلك بالتنسيق السياسي بينها، والابتعاد قدر الإمكان عن المناكفات السياسية التي شهدتها المنطقة عدة مرات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/digital-uae/digital-transformation-in-the-uae#the-uae-digital-transformation-report-2020

تقرير التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2020)، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021. متاح على الرابط: https://www.tdra.gov.ae/userfiles/assets/iJqZx8Bz.pdf

تمويل الابتكار في مجال الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، رؤية دبي، متاح على الرابط: https://www.visitdubai.com/ar/business-in-dubai/newsroom/news-insights/trade-logistics-guide/funding-innovation-logistics-supply-chains

خالد هاشم عبد الحميد. 2020. لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد. 21، العدد. 2، ص ص. 7-28.

الخدمات اللوجستية بالإمارات تدعم حركة التجارة العالمية ضد كورونا، صحيفة العين الإخبارية، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/logistics-services-in-the-emirate

عبد الرحمن حسن حسن محمد، محمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية– دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 3 (2020)، ص 08-31، المملكة العربية السعودية.

كنزة تنيو، محمد دهان، واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 / العدد: 1 (2019)، ص 288 -312

ماجد الجميل، السعودية تحقق النسبة القصوى في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة العالمي ، صحيفة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، 29 فبراير 2020، متاح على الرابط: https://www.aleqt.com/2020/02/29/article_1771111.html

مدى عبد اللطيف الرحيلي، وهناء على الضحوي. (2020). تطوير قطاع الإيجار العقاري بما يتماشى مع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة مقترحة لتطبيق تقنية البلوك تشين (Blockchain). Journal of Information Studies & Technology (JIS&T), 2020(1), 5.

نوال زبشي، رشيد يوسفي، دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية: 8 /العدد: 3 مكرر، ديسمبر 2018، ص 274-293

وائل اللبابيدي، «الرقمنة» الشاملة في الإمارات بحلول 2025 عبر 64 مبادرة وتشتمل على 6 محاور رئيسة، صحيفة البيان الإخبارية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 19 أكتوبر 2021.

وكالة الأنباء السعودية، المملكة الأولى عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال بين 190 دولة ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، متاح على الرابط: https://www.spa.gov.sa/1986393

المراجع باللغة الأجنبية

Alharbi, A. S. (2019, March). Challenges in Digital Transformation in Saudi Arabia Obstacles in Paradigm Shift in Saudi Arabia. In 2019 6th International Conference on Computing for Sustainable Global Development (INDIACom) (pp. 1287-1291). IEEE.

Alharbi, A. S. (2019, March). Assessment of Organizational Digital Transformation in Saudi Arabia. In 2019 6th International Conference on Computing for Sustainable Global Development (INDIACom) (pp. 1292-1297). IEEE.

Mahmud, M. (2020). IMPACT ANALYSIS OF DIGITAL TRANSFORMATIONS ON ENTREPRENEURIAL ECOSYSTEM IN THE EASTERN PROVINCE OF SAUDI ARABIA. Journal of Entrepreneurship Education, 23(1), 1-15.

Neffati, M., & Gouidar, A. (2019). Socioeconomic Impacts of Digitisation in Saudi Arabia. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(3), 65.

Pradeep, S., Khaleeli, M., & Jawabri, A. (2020). Digital Transformation Index of UAE Enterprises: Drivers and Enablers, a Bottom up View. International Journal of Advanced Research in Engineering and Technology, 11(9).

Stojanović, I., & Puška, A. (2021). Logistics Performances of Gulf Cooperation Council's Countries in Global Supply Chains. Decision Making: Applications in Management and Engineering, 4(1), 174-193.

The IMD World Competitiveness Center, IMD WORLD DIGITAL COMPETITIVENESS RANKING (2021), Available at: https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/rankings/world-digital-competitiveness/